

التمثيلات الاجتماعية للمرأة العاملة حول ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري Social representations of working women about the phenomenon of violence in Algerian society

رتيمي أسماء
جامعة يحي فارس المدية
retimicmp@gmail.com

بسايح فاطمة الزهرة *
جامعة يحي فارس المدية
bessaiah.fatimazahra@univ-medea.dz

تاريخ القبول: 2022/05/16

تاريخ الاستلام: 2022/05/11

ملخص:

يتضمن محتوى الدراسة الموسومة بالتمثيلات الاجتماعية للمرأة العاملة حول ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، مجموعة من المتغيرات التي تتعلق بالسلوكيات الرمزية الموجهة ضدها، ويظهر ذلك من خلال تفاعلها وفق ما تمليه الظروف المعيشية المحاطة بجملة من المعايير والقيم والأعراف، وهي بدورها تضغط على العنصر الذكوري في علاقاته مع المرأة، والتي تعطي لها تمثيلات اجتماعية يمكن أن تعيشها وتلاحظها على المستوى الأسري، أو ضمن المؤسسات التي تعمل بها، وقد تمتد هذه التمثيلات إلى باقي عناصر المجتمع من جماعات وكذا البيئة الاجتماعية الخارجة عن وسطها الأسري ممثلة في الشارع أو علاقات العمل، فتعيش المرأة العاملة حالة من العنف الذي قد لا يظهر بشكل واضح لدى العيان، وهذا ما يفسر الارتباط الوثيق بين مفهوم المرأة وعلاقتها بالرجل منذ زمن طويل، والذي لا يخلو من الممارسات العنيفة الموجهة ضد المرأة مهما كانت وضعيتها، فتحرر المرأة وخروجها إلى العمل لا يغير معنى العنف ضدها.

الكلمات المفتاحية: المرأة العاملة، إشكالية العنف، العنف الرمزي، العنف ضد المرأة، العنف الزوجي.

Abstract :

The content of the study tagged with social representations of working women on the phenomenon of violence in Algerian society a set of variables that relate to symbolic behaviour against them, as demonstrated by their interaction as dictated by living conditions surrounded by a variety of norms, values and customs in turn, it pressures the male component of its relations with women, Which give them social representations that you can live and observe at the family level or within the institutions in which they operate, such representations may extend to other elements of society from groups as well as the social environment outside their family environment represented on the street or working relationships Working women live in a situation of violence that may not manifest itself in the eyes, This explains the close correlation between the concept of women and their long-standing relationships with men. violence against women, regardless of their status, Women's emancipation and employment does not change the meaning of violence against them.

Key words: Working women, the problem of violence, symbolic violence, violence against women, spousal violence.

مقدمة

يرتبط مفهوم العنف ضد المرأة بمعاني عديدة تتحدد ضمن المنظومة الاجتماعية التي تعيش فيها، فطبيعة المجتمع بما فيه من معايير وقيم وأعراف ترسم الطريق أمام المرأة لتتبعها دون إخفاق أو تقصير، وخروج المرأة على ما تعارف عليه المجتمع يعتبر إنحرافا يوجب معه العقاب الاجتماعي، الذي تمليه القوانين الاجتماعية المتفق عليها ضمن مجموعة اجتماعية، حيث تعبر هذه الجماعة على قوة الضبط الاجتماعي، فتعيش المرأة حالة شعورية تتصل بالخوف من العقاب الذي يصنعه المجتمع، وهذا ما يزيد من تراجع فاعليتها ودورها التنموي في جميع المجالات، حيث يتصل المعنى العقابي للمرأة باعتبارها خارجة عن النظام العام للمجتمع بترسب الأفكار السلبية على ممارستها الفعلية، وفي تكوينها للبناء الكلي لتكامل الأنساق الاجتماعية، ومن خلال خروجها للعمل وتحررها والقيام ببعض السلوكات التي يعتبرها المجتمع من حق الرجال فقط، لا يعني هذا التعبير أن المرأة ليس لها الحق الشرعي في ممارسة أي فعل يصون كرامتها، وإنما هناك فكر تقليدي معقد يصعب فكّه لفهم المرأة وما تحتاجه نفسيا واجتماعيا وثقافيا وحتى سياسيا، وبالرغم من التغير السوسيولوجي والثقافي الذي طرأ على المجتمعات العربية كافة ومجتمعنا الجزائري على وجه الخصوص إلا أن الإشكال حول المرأة مازال قائما، وهذا ما يقود إلى تفسير اجتماعي يرجح إلى وجود تاريخ طويل في معاملة المرأة لم يستطع المجتمع التخلص منه لأنه يرتبط حسب المفهوم الاجتماعي بالعار، يعني هذا أن الحديث عن المرأة يعبر عن المساس بالأصل والكرامة والقيمة التي يحارب من أجلها الرجال، ويدل على قوة العرف الذي يقرر العقاب الغير رسمي والغير ملموس للمرأة العاملة التي تخرج من منزلها لتواجه مصاعب الحياة، وتواجه جل أنماط العنف ضدها سواء من الأسرة أو في مكان عملها أو في الشارع، وتشكل التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها الفتاة في أسرتها أحد أهم الأسباب والعوامل التي تزيد من تكريس الأفضلية للذكر واقضاء معاني العدل والمساواة من خلال التربية التي يوجهها الوالدين اتجاه أبنائهم، سواء بطريقة قسدية أو غير قسدية والتي تدخل ضمن قواعد ذات ضغط عرفي تمليه القيم الاجتماعية بمدلول ذات تحدي مشترك لدى المجتمع الواحد، ويتمحور الإشكال ضمن هذه الدراسة الميدانية حول بحث التصورات الاجتماعية للمرأة العاملة لمعرفة عوامل العنف الموجه ضدها، وذلك من خلال طرح التساؤلين المتمثلين في هل لذكورية المجتمع الجزائري سبب من أسباب ارتكاب العنف ضد المرأة العاملة؟ هل لقيم العنف في التنشئة الأسرية للفتاة يؤثر على خروجها للعمل وبالتالي ممارسة العنف ضدها؟ وقد تم ترجمة هذه التساؤلات في إجابات تمثل فرضيات الدراسة وهي كالتالي:

1. ذكرورية المجتمع الجزائري سبب من أسباب ارتكاب العنف ضد المرأة العاملة.

2. قيم العنف في التنشئة الأسرية للفتاة يؤثر على خروجها للعمل وبالتالي ممارسة العنف ضدها.

أولاً: الاطار النظري

1. أهداف وأهمية الدراسة:

تتطلب الأبحاث السوسيولوجية من هدف يحدد مسبقاً، وترتبط أهداف الدراسة وأهميتها بمدى توظيف المنهج العلمي لتحليل وتفسير الإشكال وطرح التساؤلات وتحديد الفرضيات، فهدف وأهمية الدراسة يضيف على البحث بناء للعناصر المتصلة بالموضوع من خلال تتابع الخطوات وتحليل النتائج التي تتول إليها الدراسة الميدانية قيد البحث.

- معرفة تأثير الفكر التقليدي المميز بين الجنسين داخل المجتمع، والذي يعطي الأولوية والأفضلية للذكر فيقضي أهمية المرأة، مما يسمح بممارسة العنف ضدها انطلاقاً من هضم جنوستها كقوة فاعلة في المجتمع، واعطاء هذه الصفة للذكر فيسيطر عليها في جميع المجالات، بداية من الأسرة ويمتد إلى خروجها للعمل وتعاملها مع عناصر المجتمع بما فيه من الجنسين.

- التعرف على مبادئ التنشئة الأسرية وما مدى تأثير القيم الملغمة بالعنف والذي لا تظهر بشكل واضح لدى المربين مما يسبب العنف ضد الفتاة داخل الأسرة، ويستمر بعد خروجها للعمل.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تتمثل في تكثيف البحث العلمي الممنهج بالمعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة العاملة، وكل ما يرتبط بالعناصر المساعدة على تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة رغم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري.

2. تحديد المفاهيم:

- **العنف:** إن أي تحليل شمولي للعنف يجب أن ينطلق من تعريف أشكاله المختلفة بشكل يُسهّل قياسها عالمياً. وهناك الكثير من الطرق الممكنة لتعريف العنف، وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه:

الإستعمال المتعمد أو الإستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان.¹

يعني العنف من الناحية الجسمية أنه ممارسة القوة البدنية لإيقاع الأذى بأفراد من المجتمع أو بممتلكاتهم، كما أنه مجموع السلوكات والأفعال التي تعامل بها المعنفين فتحدث لهم ضرراً جسياً، أو يتخذ العنف صفة التدخل في الأحوال والحريات الشخصية.² وإن العنف الذي يشير في الإستعمال اليومي إلى سلوكات الابتزاز والاعتصاب، العدوانية الموجهة نحو شخص أو مجموعة من الأشخاص، يعبر في السيكولوجيا المرضية عن استعداد ذهني كوني... وبهذا المعنى فالعنف الذي يدل في وظيفته على موقف ذهني عفوي بسيط، قوامه الدفاع عن توازن الذات وتحقيق أمنها وراحتها عوض الإهتمام بخصائص الموضوع المستهدف ومآله، عادة ما يتميز من جهة عن الكراهية... ومن جهة أخرى يتميز عن العدوانية.³

• المفهوم الإجرائي:

يشكل العنف بصفة عامة مجموع السلوكات والأفعال التي يقوم بها شخص ضد آخر بهدف إلقاء الضرر والأذى له، ويرتبط مفهوم العنف بعناصر وأجزاء المجتمع المتصلة بالقيم والأعراف والعادات التي يؤمن بها الأفراد ويعتبرونها الأصل في تفاعلهم الاجتماعي، ومن بين العناصر التي تشجع على تنامي العنف في المجتمع ما يتصل بعمليات التنشئة الأسرية في تربية الأبناء، إضافة إلى المشاهدات التي يلاحظها هؤلاء الأبناء حول العلاقة بين والديهم، وكيفية معاملة الأب كسلطة قوية ذكورية على الأم التي تصمد باعتبار نفسها ضعيفة، وتتحول هذه العمليات من الأسرة إلى باقي أنساق المجتمع فتتنوع أشكال العنف.

• مفهوم العنف ضد المرأة

تعرف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه: أي عمل من أعمال العنف النوعي الذي يؤدي، أو يحتمل أن يؤدي إلى ضرر بدني أو جنسي أو نفسي أو معنوي للسيدات، بما في ذلك التهديد بهذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.⁴ وكما أن بعض الأعراف والتقاليد الحاضرة في كثير من الدول العربية (مصر، السودان، موريتانيا، وإلى حد اليمن والأردن وليبيا) والتي ما تزال تمارس على مستوى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث خوفاً ممارستهن للجنس قبل

الزواج (ختان، خياطة المهبل) تشكل قمة السلوكات والأفعال العنيفة ذات الإنعكاسات الخطيرة على صحة الأنثى، وفي المغرب توجد عناصر ثقافية تقلل من قيمة المرأة وتعرضها لأنواع من العنف الرمزي والاجتماعي مثل تطبيقها في حالة إنجابها للبنات فقط أو عدم إنجابها بالمرءة.⁵

والعنف ضد المرأة هو فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل عنه أذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.⁶

• المفهوم الإجرائي:

العنف ضد المرأة من خلال هذه الدراسة يتمحور حول مجموع المعاملات الغير لائقة والتي تنتفرها المرأة وتستتكرها، كما يعبر العنف ضدها عن حالة شعورية يطغى عليها الظلم وعدم المساواة في الحقوق الاجتماعية والثقافية التي يحضى بها الرجل وتغيب في وجود المرأة، والعنف حسب هذه الدراسة يتمثل في ضغط العادات والتقاليد والأعراف على المرأة باعتبارها جزء ضعيف في المجتمع ألزم أفرادها احتقارها سواء في التنشئة الأسرية أو في مكان العمل، أو من خلال كونها للأسرة وعلاقتها بالزوج.

• عوامل العنف ضد المرأة:

يأتي العنف ضد المرأة نتيجة تداخل عوامل اجتماعية . إقتصادية وسياسية وثقافية تؤدي إلى ممارسة العنف تجاه النساء، انطلقت معظم الدراسات المحلية المتوفرة ومقابلات مع النساء أيضاً، من العامل الاجتماعي الثقافي المبني على على الثقافة الذكورية التي تعزز سيطرة وسلطة الذكر، وفي المقابل تهمش دور النساء ومكانتهن في المجتمع، وذلك من خلال العمل على سلبهن السلطة والقوة في تقرير المصير واتخاذ القرار، ويثبت هذا الواقع من خلال التشريعات والقوانين التي تتعامل مع النساء على أنهم مغيبات من الإطار الرسمي بما ينعكس على غياب القوانين التي تحمي حقوقهن، فالثقافة والعادات والتقاليد ظهرت من أبرز العوامل المسببة للعنف،⁷ وبالرغم من الخطاب الرسمي المعلن حول مكافحة العنف ضد المرأة، فالواضح أن المؤشرات الدالة على الإرادة الفعلية لاستئصال العنف في جذوره ومنابعه الثقافية والقانونية والترابوية والإعلامية تبدو ضعيفة إلى حد كبير، وبالنظر إلى هشاشة وضعها السوسيواقتصادي والثقافي والقانوني، فإن المرأة كانت وما تزال تشكل الضحية الأولى لأفعال التعنيف

والنظرة الدونية وثقافة التمييز، فالعنف ضدها يتفاقم مع تفاقم مشاكل الحياة عامة، بحيث ثبت أن الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع حالات العنف ضد النساء،⁸

3. الدراسات السابقة:

دراسة جلال فاطمة الزهراء بعنوان التغير السوسيوثقافي في المجتمع الجزائري وعلاقته بظاهرة العنف ضد النساء العاملات. "دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات المعنفات"، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع الجريمة والانحراف، جامعة علي لونيسي البليدة، 2020، 2021.

انطلقت الباحثة من التساؤل المحوري الذي مفاده البحث في مساهمة التغير السوسيوثقافي الذي عرفته الجزائر في زيادة ممارسة العنف ضد النساء العاملات، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- هل للثقافة الذكورية للمجتمع الجزائري علاقة بممارسة العنف ضد النساء العاملات.

- هل لخروج المرأة للعمل وتحررها علاقة بممارسة العنف ضدها

- هل لنوعية العمل علاقة بممارسة العنف ضد المرأة العاملة.

ولقد تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي والمقارن، أما التقنيات المستخدمة فكانت تقنية الملاحظة والمقابلة المفتوحة، وفيما يخص العينة فقد تم استخدام نوعين من العينة، العينة القصدية وعينة كرة الثلج حيث شملت نساء عاملات في قطاع التعليم بأطواره المختلفة والتعليم العالي وقطاع التمريض والإدارة، بالإضافة إلى نساء عاملات النظافة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي:

- أن الهيمنة الذكورية والتمييز بين الجنسين يتجاوز الأسرة إلى نطاق العمل خاصة قطاعي التعليم والتمريض.

- كلما كانت المرأة تشغل منصب عمل دائم كلما انخفضت نسبة تعرضها للعنف بأنماطه المختلفة.

- أن سنوات الخبرة لدى المرأة العاملة لها تأثير بتعرضها لأنماط العنف المختلفة بحيث كلما زادت خبرة المرأة في مجال العمل كلما كانت أقل عرضة للعنف.

• الهيمنة الذكورية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تعرض المرأة العاملة للعنف في الأسرة ومكان عملها.

• إن تكريس أفضلية الذكر على الأنثى داخل الأسرة سبب في تعرض المرأة العاملة للعنف النفسي واللفضي والجسدي داخل أسرتها.

دراسة زيان محمد، الرجولة وسألة العنف ضد المرأة في الجزائر، "مقاربة سوسيوقافية"، رسالة دكتوراه علوم مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2012، 2013.

تناولت هذه الدراسة الإشكال القائم على اعتبار العنف ضد المرأة أحد المتغيرات الأساسية التي يعتقد فيها الرجل أن لها علاقة بتكوين هويته، وما هو مفهوم الرجولة والذكورة في الموروث الثقافي والشعبي الجزائري؟ وما الفرق بينهما؟ ولماذا تبقى الرجولة وسماتها موضوعا للتباهي لدى فئة الرجال؟ وما هي الأسباب التي تجعل الرجال يستبعدون الأنوثة عن ذواتهم؟ ويمارسون العنف ضدهن؟

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تشكل الهوية الرجولية ومواقع الرجل والمرأة وأدوارهما، إضافة إلى الصورة التي يكونها الشباب عن رجولتهم وهوياتهم كذكور تجاه الإناث، وكذا معرفة المعتقدات التي يكونونها عن المرأة والرجل، وهن الشباب الذين يتسن لهم اللحاق بالجامعة ولم يحصلوا على امتيازات، وأخيرا التعرف على الجوانب الرمزية للرجولة والعنف. بالنسبة للمناهج والتقنيات المعتمدة في هذه الدراسة فقد اعتمد الباحث المنهج البنيوي للتركيز على الواقع في فهم العلاقة بين الرجل والمرأة، كما اعتمد المنهج النفس الاجتماعي، واستخدم تقنية المقابلة والملاحظة.

ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث خلال هذه الدراسة هي:

يؤسس الاختلاف الجنسي للنوع المحتكر للسلطة وتتمثل خصائصه في الإعتداد الهائل بالهوية الذكورية، وتمجيدها والقدرة على إحتواء المؤنث، كما تجبر التنشئة الاجتماعية الطفل الذكر على العيش في مجموعة من التناقضات لا يمكن فهمها إلا في ضوء الإيديولوجيات السائدة في المجتمع، ويتم الدفاع على مكتسبات الرجولة من خلال ممارسة عنف أسماء الباحث " بنشنيات رجولية"، ويفتضي الحفاظ على الهيمنة الذكورية تكتل الرجال وإجماعهم على أهم الخصائص التي تحفظ السيطرة والتفوق، وأن تعرض المرأة لكل أشكال العنف والتسلط هي نتيجة منطقية لمقاومة الرجال قوى التغيير.

4. المناهج والتقنيات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المتعلقة بالعنف ضد المرأة على وجه العموم، والمرأة العاملة كموضوع للدراسة، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير النتائج الكمية والاعتماد على التحليل الاجتماعي للظاهرة المدروسة بعد تحديد الإشكال، ومن بين أهم التقنيات التي تساعد على تطبيق المنهج الوصفي، تقنية الاستمارة وقد تم من خلال هذه الدراسة انتقاء الاستمارة بالمقابلة من أجل فهم الظاهرة تحليلها وتفسير نتائجها.

اعتمد البحث على استمارة تم توزيعها على عينة بحجم 50 حالة بطريقة مقصودة، وهي توزيع الاستثمارات على مجموعة من العاملات في قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة والأمن والمؤسسات المحلية وكذا العاملات لدى الخواص. حيث تم توزيع 80 إستمارة حسب عدد الحالات في كل من المؤسسات السابقة الذكر، وتم الحصول على الحجم الذي بُنيت عليه هذه الدراسة وهي 50 حالة.

الإستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة وكذلك البيانات الشخصية للحالات.

5. مجالات الدراسة:

المجال الزمني للدراسة: استغرقت الدراسة الميدانية مدة زمنية قدرها ثلاثة أشهر بداية من شهر جانفي إلى غاية نهاية شهر مارس، تم توزيع الإستمارات خلال فترة أسبوعين كاملين، واستغرقت فترة تفريغ البيانات شهراً كاملاً، وتم تحليل النتائج الكمية وإعطاء نتائج العامة للدراسة في خلال شهر ونصف تقريبا.

المجال الجغرافي للدراسة: تمت هذه الدراسة في رقعة جغرافية واحدة تنتمي إلى محيط محدد إدارياً وهو يمثل ولاية شلف.

المجال البشري للدراسة: هذه الدراسة تمت على عينة محددة وهي تمثل المرأة العاملة في قطاعات التربية والتعليم والأمن والصحة والمؤسسات المحلية والقطاع الخاص، وهي ذات حجم 50.

ثانيا: عرض بيانات الدراسة:

1. البيانات الشخصية:

الجدول رقم (01)

البيانات الشخصية للمبحوثين

التكرار	ك	%
السن		
من 18 إلى 30	17	34%
من 30 إلى 42	33	46%
من 42 إلى 54	10	20%
المجموع	50	100%

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول رقم 01 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 30 و 42 سنة، والتي تقدر ب 46% وتليها نسبة 34% بالنسبة للحالات التي يبلغ من العمر ما بين 18 و 30 سنة، وآخر نسبة تحدد ب 20% للحالات المحصورة بين 42 و 54 سنة.

الجدول رقم (02)

الحالة العائلية للمبحوثين

التكرار	ك	%
الحالة العائلية		
عزباء	23	46%
متزوجة	22	44%
مطلقة	03	06%
أرملة	02	04%
المجموع	50	100%

تعطي نتائج الجدول رقم 02 مجموعة من الأرقام تتمثل في ارتفاع نسبة الحالات اللواتي يمثلن من خلال حالتهم العائلية، صفة العزباء والمتزوجة بنسب متفاوتة بقليل، وهي على الترتيب 46% للعزباء و 44% للمتزوجة، وتقل هذه النسبة عند الحالة العائلية للمطلقة والأرملة بنسب متقاربة، تتمثل في 06% للمطلقة، و 04% أرملة.

الجدول رقم (03)

المستوى التعليمي للمبحوثين

التكرار / المستوى التعليمي	ك	%
أ.م.ي . ابتدائي	08	16
متوسط . ثانوي	15	30
جامعي	27	54
المجموع	50	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 03 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي لهن مستوى تعليمي جامعي، والتي تقدر ب 54% وتليها نسبة الحالات اللواتي لهن مستوى تعليمي متوسط مع الثانوي والتي تقدر ب 30% وأقل نسبة تقابل ذوات المستوى التعليمي الابتدائي مع عديمي المستوى.

الجدول رقم (04)

وسط الإقامة

التكرار / مكان الإقامة	ك	%
ريفي	06	12
شبه ريفي	14	28
حضري	30	60
المجموع	50	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 04 أن أعلى نسبة مسجلة تقابل الحالات اللواتي يقطن في المناطق الحضرية والتي تقدر ب 60% وتليها نسبة 28% لمن تقطن المناطق الريفية، وأقل نسبة مسجلة في الجدول تقابل نسبة اللواتي يقطن المناطق الشبه ريفية والتي تقدر ب 12%.

الجدول رقم (05)
قطاع العمل للمبحوثين

التكرار / قطاع العمل	ك	%
التعليم	21	42
الصحة	02	4
الأمن	04	8
المؤسسات المحلية	06	12
الخواص	17	34
المجموع	50	100

يوضح الجدول رقم 05 مجموع النسب التي تبين قطاعات العمل للحالات، والتي تقدر كأعلى نسبة فيها ب: 42% بالنسبة للتعليم، وتليها نسبة 34% بالنسبة للخواص، أما المؤسسات المحلية فهي تقدر ب: 12%، وأقل النسب المسجلة في الجدول تمثل قطاع الصحة والأمن وهي على الترتيب 4% 8% .

الجدول رقم (06)
متوسط الدخل الشهري للمبحوثين

التكرار / متوسط الدخل الشهري	ك	%
من 10000 إلى 20000 دج	14	28
من 20000 إلى 30000 دج	05	10
من 30000 إلى 40000 دج	21	42
من 40000 دج فما فوق	10	20
المجموع	50	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 06 أن أعلى نسبة مسجلة تقدر ب: 42% وهي تمثل ذوات الدخل الشهري المتراوح ما بين 30000 و 40000 دينار جزائري، وتليها نسبة 28% لذوات الدخل الشهري المحصور ما بين 10000 و 20000 دينار جزائري، ثم نسبة 20% للدخل الشهري المقدر ب: 40000 دينار جزائري فما فوق، وأقل نسبة تقابل الدخل الشهري المحصور ما بين 20000 و 30000 دينار جزائري والتي تقدر ب: 10%.

2. عرض البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الجدول رقم (07)

توزيع المبحوثات حسب إستمرارية الإنذارات من رب العمل والأكثر تعرضا له من الرجل ومدى تأثيرها ذلك على إمكانية إخبار الأهل والتعرض للتوقيف عن العمل.

الإنذارات المستمرة/ معرضة للإنذار أكثر من الرجل إخبار الأهل/ محاولة توقيفك عن العمل				التعرض للإنذارات المستمرة من رب العمل								المجموع	
				نعم				لا					
				معرضة للإنذار أكثر من الرجل									
				نعم		لا		نعم		لا			
				ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
		03	%06	00	%00	01	%02	01	%02	05	%10		
	نعم												
		01	%02	05	%10	02	%04	02	%04	10	%20		
	لا												
		12	%24	02	%04	01	%02	00	%00	15	%30		
		09	%18	09	%18	01	%02	01	%02	20	%40		
المجموع				25	%50	16	%32	05	%10	04	%08	50	%100

تعطي نتائج الجدول رقم 07 مجموعة معطيات رقمية تمثل فيها أعلى نسبة بالنسبة للمجموع الكلي مقدرة ب: 40%، وهي موزعة إلى جزئيات نسبية تمثل فيها النسبة 18% على مرتين الأولى تتمثل في مجموع الحالات للحالات اللواتي يتعرضن للإنذارات المستمرة من طرف رب العمل لا يخبرن أهلهم عن المشاكل داخل العمل ولم يتعرضن للتوقيف عن العمل من طرف أفراد أسرتهن، ونفس النسبة للحالات اللواتي لا يتعرضن للإنذارات أكثر من الرجل ولا يخبرن أهلهم عن المشاكل داخل العمل ولم يتعرضن لمحاولة التوقيف عن العمل.

في مقابل وجود أعلى نسبة تشير إلى المجموع الكلي والتي تقدر ب 50% وهي موزعة على أعلى نسب جزئية تتمثل 24% مجموع الحالات اللواتي يتعرضن للإنذارات المستمرة من طرف رب العمل ولا يخبرن أهلن بوجود مشكلات في مكان العمل وتعرضن لمحاولة التوقيف عن العمل.

يتضح من خلال المعطيات الكمية الموضحة في الجدول أن المرأة العاملة تعيش حالة شعورية مزرية ترتبط بمجموعة من المؤشرات الدالة على عملية التنشئة الأسرية، وتنعكس هذه الوضعية على علاقاتها الاجتماعية من جهة وعلى علاقات العمل بصفة خاصة، فمفهوم المرأة سوسيولوجيا حسب الرأي المحصل من المجتمع كثقافة راسبة منذ تاريخ طويل، تتصل بمعنى الضعف والنقص وعدم الثقة بالنفس مقارنتها بالرجل، والذي يملك القوة والمكانة الممنوحين له من طرف المجتمع، وقد تواجه المرأة العاملة من خلال هذا الطرح مجموعة من الضغوطات التي تحملها لنفسها نتيجة إيمانها بضرورة العنف ضدها كقاعدة أساسية تعودت عليها منذ صغرها، فهي تنشأ في أسرة تمارس عليها سلوكات سلبية تختلف عن الذكر، فمفهوم المرأة في المجتمع يرتبط بما يعيق اندماجها وتطورها لتصبح فاعلة في المجتمع، لا يعني هذا التحليل إقصاء دورها وما حقته من نجاحات على جميع الأصعدة وإنما هذا التعبير يخص بعض الحالات دون الأكثرية من النساء اللواتي يسقطن ضحية إتهامات المجتمع، مما يقودنا إلى القول بوجود مشكلات اجتماعية تحول دون تحقيق المرأة لطموحاتها التي ترسمها لنفسها، وقد تواجه من خلال تفاعلها مع أجزاء العمل مجموعة من العراقيل تنتشر عليها حتى لا تواجه مشاكل مع أفراد أسرتها، وقد تلجأ المرأة العاملة في غالب الحالات إلى إخفاء ما قد تتعرض إليه من إنذارات أثناء العمل حتى لا تعرض نفسها لمشاكل ذات تكلفة أكبر، وخاصة إذا تعلق الأمر بوصول هذه المعلومات إلى أفراد أسرتها، وهذا ما يجعلها تخفي المشاكل التي تتعرض لها حتى لا تسبب لهم العار كونها امرأة، وتلحق بهم الأذى الذي يعتبرونه من بين العناصر التي تمس بسمعة العائلة، وفي غالب الأحيان تتعرض المرأة لمحاولة التوقيف عن العمل لتخفيف الضغط على الأسرة من جهة، ولإعتبار عمل المرأة أحد الأجزاء الاجتماعية التي تنسب إليها كافة العناصر السلبية والتمثلة في إهمال الدور الأنثوي المحصور في الأعمال المنزلية الشاقة وتربية الأطفال، وأن خروجها للعمل يعني التقصير في هذه الأفعال وعدم تحملها المسؤولية إتجاه أسرتها، وهذه المفاهيم تتصل بموروث ثقافي حول معنى المرأة وأهميتها في الحياة الاجتماعية.

الجدول رقم (08)

توزيع المبحوثات حسب درايتهن بالقوانين وإمكانية الدفاع عن النفس

الدراية بالقوانين الدفاع عن النفس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	21	%42	14	%28	35	%70
لا	02	%04	13	%26	15	%30
المجموع	23	%46	27	%54	50	%100

تعطي نتائج التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم 08 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي لديهن دراية بالقوانين التي تحمي المرأة العاملة ويقمن بالدفاع عن أنفسهن والتي تقدر ب: 42% ، أما مجموع الحالات اللواتي ليس لديهن دراية بالقوانين التي تحمي المرأة العاملة ويدافعن عن أنفسهن فهي تقدر ب: 28% أما نسبة اللواتي ليس لهن دراية بالقوانين التي تحميهن في مكان العمل ولا يقمن بالدفاع عن أنفسهن فهي تقدر ب: 26% ، وأقل نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي لديهن دراية بالقوانين التي تحميهن في مكان العمل ولا يدافعن عن أنفسهن والتي تقدر ب: 4% .

إن التفسير الاجتماعي لمعطيات الجدول أعلاه تثبت وجود مجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والتي مست المجتمعات العربية كافة ومجتمعنا الجزائري على وجه الخصوص، أدت إلى تدوين المعطيات الرسمية الخاصة بحماية المرأة وتبيان حقوقها المسلوقة لها منذ زمن طويل، ويقع الإشكال من خلال هذه الدراسة إلى حدود معرفة المرأة العاملة ذاتها بالقوانين التي تحميها وتضمن لها كرامتها، وبالتالي تعمل على الدفاع عن نفسها، وحسب المفهوم السوسيولوجي لهذه العملية الرسمية المنصوص عليها والتي تحمي المرأة العاملة من العنف الموجه ضدها مهما كان نوعه، يعني وضع قواعد صارمة تفرض الإلتزام بها من طرف الرجل، إلا أن هناك قواعد أخرى تمثل قوة التأثير البالغ والتي ترتبط بالقيم التي تملي على الأفراد ما يجب القيام به من معاملات ضد غيرهم، ويقع هذا الأمر بين الرجل والمرأة باعتبار

هذه الأخيرة الجزء الأكثر هشاشة وضعف، فيستغل الرجل هذا الوضع ليسيطر عليها، تحت تبرير القوامة والرجولة المستمدة من الفهم الخاطئ وهو ما يمثل الأعراف والتقاليد والقيم.

الجدول رقم (09)

توزيع المبحوثات حسب تعرضهن للسب والشتم

التعرض للسب والشتم	ك	%
نعم	36	72%
لا	14	28%
المجموع	50	100%

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول رقم 09 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي تعرضن للسب والشتم في مكان العمل والتي تقدر ب: 72%، ثم نسبة 28% للحالات التي لا يتعرضن للسب والشتم في مكان العمل.

يتضح من خلال الجدول أن الرجل في المجتمع الجزائري يتصف ببعض الصفات التي تجعله يظهر رجولته، يمكن أن تمثل هذه الصفات التي يتصف بها الرجل نقطة إنحراف بالنسبة للمرأة، فالرجل يتميز بالخشونة والقوة، وتتميز المرأة بالليونة والرقّة والعاطفة، فيلقي الرجل بعض العبارات على غيره من المستمعين لتدنيس هويتهم، وتأتي المرأة في المرتبة الأولى من الذين يتضررون من العبارات التي تدل على السب والشتم في مكان العمل، والتي يصدرها رب العمل أو أحد المسؤولين بهدف الضغط على العمال لأداء وظائفهم على أكمل وجه، وهذا التعبير يعبر عن حالة اعتيادية لأفراد المجتمع في التعامل مع غيرهم بعنف وعدوانية، وبأخذ هذا العنف صفة اللفظ كسلوك موجه ضد المرأة فتشعر بالدونية التي تعيشها باستمرار.

الجدول رقم (10)

توزيع المبحوثات حسب اختلاف تعاملهن بين الرجل والمرأة وهل هن أكثر تعرض للإساءة كونهن نساء

أكثر الاختلاف في التعامل عرضة بين الرجل للإساءة كونك والمرأة إمرأة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	30	%60	08	%16	38	%76
لا	01	%02	11	%22	12	%24
المجموع	31	%62	19	%38	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 10 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي لهن رأي في وجود الاختلاف في التعامل بين الرجل والمرأة وأنهن أكثر عرضة للإساءة من الرجل والتي تقدر ب: 60%، ثم تليها نسبة 22% بالنسبة للحالات اللواتي ليس لهن رأي في وجود الاختلاف في التعامل بين الرجل والمرأة وليسوا أكثر عرضة للإساءة من الرجل، أما نسبة اللواتي ليس لهن رأي في وجود الاختلاف في التعامل بين الرجل والمرأة وهن أكثر عرضة للإساءة من الرجل تقدر ب: 16%، وأقل نسبة مسجلة في الجدول تقدر ب: 2% وهي تمثل مجموع الحالات اللواتي لهن رأي في وجود إختلاف في التعامل بين المرأة والرجل وليسوا أكثر عرضة للإساءة من الرجل.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معظم النساء اللواتي تم مقابلتهم من خلال هذه الدراسة يرون أن هناك إختلاف في طريقة المعاملة بين الرجل والمرأة أثناء العمل، إضافة إلى وجود إساءة لهن أشد مما تُوقَّع على الرجل، وهذا الإختلاف راجع إلى تكوين فكرة مسبقة عن المرأة والتي تنطلق من مجموع العناصر المستمدة من القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك رؤية مماثلة تراها المرأة في نفسها والتي تحسسها بالذنب كونها أنثى وترغمها على تقبل العنف الموجه ضدها مهما كان نوعه، مؤمنة بذلك على أنها أقل قيمة من الرجل، وهذه النظرة هي نتاج لثقافة اجتماعية تشكلت من إسقاطات تصورية عن المرأة ومكانتها في المجتمع.

الجدول رقم (11)

توزيع المبحوثات حسب تعرضهن للضغط الخارجي من مكان العمل

التكرار التعرض لضغط خارجي	ك	%
نعم	40	%80
لا	10	%20
المجموع	50	%100

تعطي نتائج التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم 11 أن أعلى نسبة مسجلة تمثل مجموع الحالات اللواتي يتعرضن لضغط الأفراد الخارجين عن مؤسسة العمل والتي تقدر ب: %80، ثم نسبة %20 للحالات اللواتي لا يتعرضن لضغط الأفراد الخارجين عن مكان العمل. إن التفسير الاجتماعي لمعطيات الجدول تُظهر تعرض المرأة وبشكل كبير لضغط خارجي من طرف الأفراد الخارجين عن المؤسسة التي تعمل بها، والسبب يعود إلى إستضعافها والإستهانة بها، وكما سبق القول بأن نظرة المجتمع اتجاه المرأة هي نظرة سلبية فهذا يعني إعطاء الفرصة لتوجيه العنف ضد المرأة العاملة من طرف أفراد خارجين عن مؤسسة عملها، فمثلا نجد وحسب الميدان أن العاملات في قطاع التعليم يتعرضن لعنف رمزي ولفظي واجتماعي ونفسي من طرف بعض أولياء التلاميذ، أما العاملات في قطاع الأمن وإن كان إنتقاؤهن كحالات للبحث قليل ولكنهن يشكلن نسبة عالية في تعرضهن لضغط خارجي من طرف الأفراد الخارجين عن المؤسسة التي يعملون بها، وقد يقع هذا الضغط لهن أثناء مزاولتهن لعملهن كشرطيات المرور، فهن يعرضن أنفسهن لعنف المجتمع الذي يرفض فكرة وجود امرأة تُسير جشع الرجل الذي يقود السيارة، على سبيل المثال، ومن الأمثلة التي تدعم وجود ضغط خارجي تواجد المرأة العاملة في القطاع الخاص، ومن الحالات اللواتي يعملن كبائعات في محلات الألبسة يتعرضن لكافة أنواع العنف من طرف الرجال، لذلك فإن المرأة العاملة تواجه مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون تحقيقها لذاتها رغم خروجها للعمل وتحررها من المكوث في المنزل، وقد يتعرضن لإتهامات المجتمع في كونهن يحملن الحقوق القانونية بالعبارة الشهيرة (القانون مع المرأة) من أجل التلاعب بالفكرة وعدم إستحسانها وزيادة الحقد على المرأة بتعنيفها رغم وجود قوانين تحميها، وتعرض المرأة للإستهزاء بوجود الفكرة السابقة الذكر بدلا من إحترامها وتأييد القانون من أجل حماية المرأة التي تشكل الأم والأخت والزوجة والبنات.

الجدول رقم (12)

توزيع المبحوثات حسب نوع الجنس الأكثر تعنيفا لهن ومدى تأثيره على نوع الجنس الأكثر تعاملًا معهن في مقابل وجود تحرش جنسي من هذه المعاملة

أكثر الجنسين تعنيفا لك أكثر العمال تعاملًا معهم / التعرض للتحرش الجنسي				أكثر الجنسين تعنيفا لك				المجموع	
				الرجال		النساء			
				ك	%	ك	%	ك	%
	الرجال	نعم	09	%18	03	%06	12	%24	
		لا	03	%06	00	%00	03	%06	
	النساء	نعم	21	%42	06	%12	27	%54	
		لا	05	%10	03	%06	08	%16	
المجموع				38	%76	12	%24	50	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تشكل المجموع الكلي تقابل 54% والتي تتجزء لتعطي النسبة الأكثر وضوحا وهي تمثل مجموع الحالات اللواتي يعتبرن أن جنس الرجال هم الأكثر تعنيفا لهن وأن النساء هن الجنس الأكثر تعاملًا معهن والتي تقدر ب: 42%.

كما تشير أعلى نسبة في المجموع الكلي للجدول وجود 76% كنسبة موزعة على أعلى نسبة جزئية تقدر ب: 42% وهي تمثل مجموع الحالات اللواتي يعتبرون أن الرجال هم أكثر تعنيفا لهن ويعتبرون النساء أكثر الجنس تعاملًا معهن في مكان العمل وتعرضن لتحرش جنسي.

يفسر وجود أعلى نسبة للحالات اللواتي كانت إجابتهن أن الرجال هم أكثر الجنس تعنيفا لهن، وأنهن يتعاملن مع الجنس النسوي أكثر من تعاملهن مع الجنس الرجولي، وأنهن تعرضن لتحرش جنسي أثناء العمل، بوجود قيم العرف الرادعة للمرأة والتي تجبرها على عدم التواصل بشكل كبير مع الرجل أثناء العمل، ولهذا سجلت أعلى نسبة في تعاملهن مع النساء بدلا من الرجال، و وجود المتغير الداعي إلى تأكيد تعنيف الرجل أكثر من تعنيف المرأة لهن، وفي نفس الوقت تعرضهن لتحرش جنسي، يثبت بعض الدلالات التي تؤكد على وجود تفسير اجتماعي

في العلاقات الاجتماعية التي تقع أثناء تفاعل مجموعة من الأفراد، وخاصة إذا تعلق الأمر بوجود ذكور وإناث حيث أنه كلما كانت هناك تباعد في بين المرأة والرجل زادت نسبة حضور كل طرف إلى التعرف على الطرف الآخر والتشوق لمعرفة خصوصياته، وقد يلعب العرف القائم على العقاب لمن يخرج عن تعاليمه إلى إقصاء المرأة عن النظام الاجتماعي في حالة ما تعاملت وبشكل كبير مع الرجل، وقد يقف على هذا الأمر مجموعة من الرجال الذين يشكلون السلطة على هذه المرأة كالزوج، والأب والأخ، وبالنسبة للتحرش الجنسي فقد اعترفت مجموع الحالات من خلال الميدان بوجود تحرش جنسي من طرف الرجال، وإن كان هذا التحرش الجنسي قد وقع مرة واحدة فقط خلال مسارهن المهني، وبشكل القطاع الخاص أكثر القطاعات التي تثبت أعلى نسبة للحالات اللواتي تعرضن لتحرش جنسي، وهذا راجع إلى مكون ثقافي مفاده بقاء المرأة في المنزل والعمل في القطاع الخاص لا يتطلب مستوى تعليمي حسب حالات الدراسة، لذلك يتلقون العنف الجنسي من طرف المتعاملين معهم، لا يقتصر هذا على القطاع الخاص فقط بل سجلت الدراسة نسب أخرى في جميع القطاعات على تعرضهن لتحرش جنسي.

الجدول رقم (13)

توزيع المبحوثات حسب دور الأسرة في تحديد نوعية العمل

التكرار	ك	%
للأسرة دور في تحديد نوع العمل		
نعم	37	74%
لا	13	26%
المجموع	50	100

تعطي معطيات الجدول رقم 13 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي تُحدد لهن نوعية العمل من طرف أسرتهن والتي تقدر ب: 74%، وتليها نسبة 26% للحالات اللواتي لا تُحدد لهن نوعية العمل من طرف أسرتهن.

من بين أهم الأنساق الاجتماعية المؤثرة وبشكل كبير على حياة المرأة نجد نسق الأسرة كمكون رئيسي في البناء الاجتماعي، فالعمليات التربوية والتعليمية التي تتلقاها الفتاة في أسرتهن تتصف بمجموعة من العناصر التي تُحدد وتُقرر سلوكياتها في المجتمع، وتتعدى هذه العناصر

مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ والرشد، فيتخذ أفراد الأسرة القرار في تأييد بعض الأعمال ورفض البعض الآخر، ولا تقوم هذه العملية من العدم وإنما ترتبط بمعاني ثقافية يقرها الإجماع، وتتصل في غالب الأحيان بمجموعة من الأفكار التي يحملها المجتمع على مكانة المرأة لبقائها في محيط واحد يتصل بالتربية وتعاملها مع الأطفال، باعتبارها المسؤولة الوحيدة على تربيتهم، وهذا ما يزيد من توجهات المرأة إلى قطاع التربية والتعليم، وأدى التغير السوسيوثقافي الذي مس المجتمعات العربية ومجتمعنا الجزائري على وجه التحديد إلى إعطاء فرص عديدة للمرأة لإختيار العمل الذي يتناسب وميولها أو تكوينها، وبالرغم من هذا التغير الذي سمح للمرأة باختيار ما يناسبها من الأعمال إلا أن هناك قوة للعرف تنشئ من وسط أسري تضغط لتحديد نوع العمل للمرأة، ويرجع هذا إلى إحتفاظ المجتمع ببقايا ثقافية تمنع المرأة من ممارسة حقها مثلها مثل الرجل.

الجدول رقم (14)

توزيع المبحوثات حسب تعرضهن لتحديد ساعات الدخول والخروج من المنزل

تحدد التكرار	ك	%
ساعات الدخول والخروج من المنزل		
نعم	39	78%
لا	11	22%
المجموع	50	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 14 أن أعلى نسبة تقدر ب: 78% تمثل مجموع الحالات اللواتي يتدخل أفراد أسرتهن في تحديد ساعات الدخول والخروج من المنزل، وتليها نسبة 22% بالنسبة لمجموع الحالات اللواتي لا يتدخل أفراد أسرتهن في تحديد ساعات الدخول والخروج من المنزل.

لا تحظى المرأة بالحرية المطلقة في تعاملها مع معطيات الحياة الاجتماعية، فتجد نفسها تحت ضغط المجتمع الذي يحدد سلوكها، ويملي عليها ما يجب القيام به شفها، فالأسرة التي تنتمي إليها المرأة العاملة ترفض تواجدها لفترة طويلة خارج المنزل، فتحدد لها ساعات الدخول والخروج من المنزل، لا يقع هذا كإشكال بالنسبة للرجل، فالمرأة محاطة بمجموعة من القوانين العرفية الغير رسمية التي توجه سلوكها في المجتمع، وتعرض من خلال هذه العملية إلى العقاب في حالة ما تأخرت عن الدخول إلى المنزل، فتتلقى المسائلة العنيفة من طرف أفراد الأسرة، (وبين

كنتي؟ هذا وين جي؟ إيه لونصيتي ورجعتي تدخل مع الظلمة...) كل هذه العبارات تدخل في تكوين المكون الثقافي حول المرأة بأنها جسم ضعيف، وأن بقائها خارج المنزل يعرضها للإغتصاب أو التعدي الجنسي أو تعرضها للعدوان من طرف المنحرفين، والإشكال هنا يقع على ما صنعه المجتمع من الأفكار التي تزيد من تكاثف النظرة الدونية للمرأة نتيجة الإيمان بها، لأن من يتكلم عن هذه المسألة التي ترتبط بمعاملة المرأة في المجتمع يقع على عاتقه مسؤولية حمايتها خارج المنزل، حتى لا يصل هذا الفكر إلى أسرته، بمعنى أنه يتطلب على جميع الرجال تغيير نظرتهم الدونية عن المرأة بصفة عامة، حتى يتلقى كل رجل إحترام الغير لمحارمه.

الجدول رقم (15)

توزيع المبحوثات حسب قيام المبحوثات بالأعمال المنزلية

القيام بالتكرار بالأعمال المنزلية	ك	%
نعم	42	84%
لا	08	16%
المجموع	50	100%

إن معطيات الجدول رقم 15 تثبت وجود أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي يقمن بالأعمال المنزلية مقابل الخروج إلى العمل والتي تقدر ب: 84%، ثم تليها نسبة 16% بالنسبة للحالات اللواتي لا يقمن بالأعمال المنزلية مقابل الخروج إلى العمل.

لا يقتصر عمل المرأة على أداء وظائفها خارج المنزل فقط، بل تتعرض مجموع الحالات العاملات إلى ضغط القيام بالأعمال المنزلية، ومن بين أهم أنواع العنف وأشدّها خطراً على المرأة العاملة التعامل الرمزي من طرف أفراد الأسرة وخاصة بالنسبة للمرأة المتزوجة، فهي تتلقى معاملة خشنة تفرض عليها الأعمال المنزلية الشاقة كتعويض عن الضرر الذي يُحتسب ضمن هضم حقوق الزوج وأهله بخروجها للعمل وترك منزلها، ولا يُهتم بنفسيتها المرهقة نتيجة التعب أثناء العمل، أو عدم وجود الوقت لإعطاء جسمها نصيب من الراحة، وقد أقرت مجموع الحالات المتزوجات بأنهن يتلقين صراع اجتماعي بين رب العمل ورب المنزل، حيث يعملن بشقاء من أجل السماح لهن بمغادرة مؤسسة العمل باكراً، والرجوع إلى المنزل لطهي العشاء وغسل الأواني وغيرها من الأعمال التي تزيد من كراهية المرأة العاملة لحالتها المزرية وسط مجتمع تغيب فيه

ثقافة الإستقلالية والحرية، لا يعني هذا أن المرأة العاملة لا تقوم بوظيفتها في بناء أسرتها من أعمال منزلية وغيرها، بل يطرح الإشكال في وجود إكراه على العمل المنزلي لخدمة الغير ممن تعيش معهم، كعنف موجه لها بطريقة غير مباشرة دون الإهتمام بحقوقها في تقرير مصيرها وتنظيم أمورها، فالمجتمع من خلال أفرادها يتدخل دائما لوضع بصمته على المرأة العاملة.

الجدول رقم (16)

يمثل توزيع المبحوثات حسب تعرضهن لضغط الإنفاق المادي على الأسرة

التعرض / التكرار	ك	%
لضغط الإنفاق		
نعم	36	72%
لا	14	28%
المجموع	50	100%

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 16 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي يتعرضن لضغط الإنفاق المادي على الأسرة والتي تقدر ب: 72%، وتليها نسبة 28% بالنسبة للحالات اللواتي لا يتعرضن لضغط الإنفاق المادي على الأسرة.

تتعرض المرأة العاملة لضغط الإنفاق المادي على أسرتها، فالطبيعة الإنسانية التي تحملها المرأة تتصف بالعاطفة الزائدة التي تجعلها تتفق من أموالها دون الحاجة إلى الضغط أو تحت إكراه، والإشكال الهادف من خلال هذه الدراسة يتمثل في توجيه العنف ضد المرأة العاملة عن طريق إرغامها على النفقة بطريقة رمزية تشعرها بعدم الإرياحية، فمثلا نجد وحسب إجابات معظم المبحوثات بأن هناك طريقة رمزية تتمثل في إنسحاب الزوج من النفقة على أبنائه، نظرا لمعرفة أن زوجته تملك المال وتستخدم عاطفتها اتجاه أبنائها فنقوم بتوجيه كل أموالها إلى منفعة أسرتها، هذا وناهيك عن شراء الوسائل والمستلزمات الخاصة ببناء حياة ذات تنظيم راقى لبيتها، ويتمحور الإشكال من هذه العملية التي تقوم بها المرأة العاملة في الإنفاق الواقع تحت ضغط من خلال عدم التفاهم على تسيير أمورهم المالية، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تبيان بعض الإضطرابات النفسية التي تقلق المرأة العاملة التي لا تجد توازن في حياتها الاجتماعية، وتعيش حالة نفسية متوترة نتيجة حرمانها من حق الزوج في النفقة عليها ليس بالمعنى المادي، وإنما يرتبط بحاجتها البيولوجية في بحث الحنان والعاطفة من الرجل بتوفير لها النفقة الشرعية التي نصها الإسلام وأوجبها على الرجال.

الجدول رقم (17)

يمثل توزيع المبحوثين حسب المشاكل الأسرية التي يتعرض لها بسبب العمل

المشاكل الأسرية بسبب العمل	ك	%
نعم	17	34%
لا	33	66%
المجموع	50	100%

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 17 أن أعلى نسبة تمثل مجموع الحالات اللواتي ليس لهن مشكلات اجتماعية بسبب العمل والتي تقدر ب: 66%، وتليها نسبة 34% للحالات اللواتي يتعرضن لمشاكل اجتماعية بسبب العمل.

يبدو أن المشكلات الأسرية المستعصية لدى الحالات من خلال هذه الدراسة يشكل أقل نسبة، وهذا يعني أن الإشكال قائم على عنف رمزي موجه للمرأة العاملة، لا يصل إلى حد المشكلات الأسرية حسب رأيهن، ولا يشكل حسب إجابات الحالات مشكلات بسبب العمل، وقد يفسر هذا الأمر بوجود تغير سوسيولوجي وثقافي وتكنولوجي للمجتمع الجزائري، استطاع من خلاله أفراد أسرة المرأة العاملة بتخطي مرحلة قبول خروجها إلى العمل مع الإحتفاظ ببعض البقايا الثقافية في المعاملة العنيفة لها، وعدم وجود المشكلات الأسرية حسب إجابات الحالات يرتبط بوجود حالة من الإعتياد على ازدواجية الراتب الشهري.

الجدول رقم (18)

يمثل توزيع المبحوثين حسب إمكانية تعرضهم لمسائلة يومية من طرف أفراد الأسرة عن إحداثيات العمل

المسائلة اليومية	ك	%
نعم	29	58%
لا	21	42%
المجموع	50	100%

إن معطيات الجدول رقم 18 تثبت وجود نسبة 58% كأعلى نسبة لمجموع الحالات اللواتي يتعرضن للمسائلة اليومية من طرف أفراد أسرتهن، وتليها نسبة 42% بالنسبة لمجموع الحالات اللواتي لا يتعرضن للمسائلة اليومية من طرف أفراد أسرتهن.

إن التفسير السوسيولوجي لوجود المسائلة اليومية للمرأة العاملة بعد إنهاء دوامها، يعتبر من بين القضايا التي تزيد من إمكانية تحقيق العنف السائد في المجتمع والذي يضغط على

المراة، ويعتبرها غير مؤهلة لأداء مهامها الاجتماعية، وخوفا من وقوعها في الخطئ الذي يشكل أهم القضايا التي تتصل بالفكرة الأساسية التي تسبق تفكير الرجل حول المراة، والتي مفادها الدونية والضعف وعدم القدرة على مواجهة الصعوبات التي قد تتعرض لها أثناء العمل، هذا من جهة أما الوجه الآخر من الفكرة فتعني البحث عن بعض العناصر الإشكالية التي تدن المراة فيلحق بها الأذى ويؤكد من خلالها على أنها تسبب العار إذا ما تعرضت لمشاحنات أو مشاجرات مع أعضاء العمل، وقد تتعرض المراة العاملة للمساءلة نتيجة وجود طبيعة ذكورية تحاول الإلمام بالمعلومات التي تدور حول المراة أثناء خروجها إلى العمل والإحساس بأن الرجل مسؤول عن حركاتها، فيحاول مسائلتها لكي يتدخل بصفته يحمل الصواب ويعتبر المراة دائما على خطأ حتى وإن تعرضت لعنف من أحد الأفراد في تفاعلها معهم وخلال مسارها المهني.

3. النتائج العامة للدراسة:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكننا إيجازها في العماصر التالية:
- تتعرض المراة العاملة لمجموعة من الضغوطات النفسية في مكان العمل والتي تجعلها أكثر عرضة للإساءة من الرجل.
 - تشعر المراة العاملة بالدونية نتيجة تلقيها سوء المعاملة من الرجل في مكان العمل.
 - تعيش المراة العاملة ضمن أحكام اجتماعية يصدرها المجتمع والتي تمثل مجموعة من التصورات والتمثيلات المستضعفة لها، مما يؤدي ذلك إلى تعرضها للسب والشتم من طرف رب العمل.
 - بالرغم من وجود القوانين التي تحمي المراة العاملة وتصور لها كرامتها إلا أنها غير كافية في وجود قواعد الضغط الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع بقيمه، مما يزيد من شعور المراة بالخوف من استعمال القانون في وجه الرجل، وهذا ما يبرهن ذكورية المجتمع الجزائري.
 - تؤدي ذكورية المجتمع الجزائري إلى فشل المراة العاملة في الدفاع عن نفسها بالمقارنة مع الرجل، مما يزيد العنف الموجه ضدها في مكان العمل.
 - تتعرض المراة العاملة للتحرش الجنسي بكل أنواعه وهذا ما يؤكد ديمومة العنف ضدها.
 - بالرغم من وجود تقبل اجتماعي للمراة العاملة إلا أن هناك نظرة سلبية من طرف أفراد المجتمع لها تُعرضها لمعاملة سيئة تختلف عن تلك المعاملة التي يُوجهونها للرجل.
 - تلعب أسرة المراة العاملة دور كبير في زيادة توظيف العنف ضدها، وذلك من خلال اعتمادها على قيم العنف في التنشئة الاجتماعية.

- يعتبر الإنفاق المادي الذي يُفرض على المرأة العاملة نوع من أنواع العنف الرمزي الموجه ضدها.
 - هناك اختلاف كبير و واضح في طريقة التعامل بين الذكر والأنثى في الوسط الأسري مما يزيد من استمرارية العنف ضد المرأة العاملة.
 - يعيش الرجل حالة من الإرياحية في التصرف وله الحرية التامة في التعامل مع أوقات الدخول والخروج من المنزل، وهذا ما ينعدم تماما في مفهوم المرأة العاملة من طرف المجتمع عموما والأسرة على وجه التحديد.
- .ii

الخاتمة:

نستخلص من هذه الدراسة أن العنف ضد المرأة العاملة له زوايا عديدة ومتنوعة وهو يشكل مشكلة عميقة تعاني منها المرأة منذ زمن طويل، وبالرغم من تكاثف الجهود حول حماية المرأة وضمان حقوقها في المجتمع إلا أن هناك من القواعد التي لها قوة التأثير على الأفراد في معاملتهم للمرأة والتي تتمثل في القيم والأعراف والعادات والتقاليد التي تضغط كأسباب تاريخية لمفهوم المرأة وممارساتها الاجتماعية، فالعنف وإن كان قديما قدم المجتمعات البشرية إلا أن الإشكال في انتقاله من حالة معينة تعاقب فيها المرأة بدنيا وجنسيا ونفسيا بطريقة مباشرة وفي غياب الحماية، إلى حالة أخرى تزيد عن سابقتها في الخفاء والتنكير واستعمال الرموز لتبقي أصل العنف ضد المرأة مع صعوبة في التخلص منه.

ومن بين أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- العمل على زيادة توعية الرجل بأهمية المرأة وحقوقها في العمل وتسهيل الطريق أمامها للنجاح.
- إن إحترام المرأة الأجنبية بالنسبة للرجل يعني حماية للمرأة من محارمه أوجب معه التعميم.
- زيادة جهود المرأة في تغيير نمط التفكير بالنسبة للرجل من خلال تكرار السلوكات المرغوبة.
- الإحتفاظ بالأعراف والقيم والعادات من أجل تمتين المجتمع والتخلص من الأفكار السلبية التي تشوه مفهوم المرأة.

- العودة إلى الدين في تحقيق العدل والمساواة في التربية الإسلامية الصحيحة للأبناء.
- تكثيف دور المؤسسات التربوية في تفعيل دور الفتاة وأهميتها في المجتمع وتحسين الأفكار لدى الذكور من خلال تبيان دورهم في الحياة بدلا إستعراض عضلاتهم على البنات.
- الدور الأساسي يتمثل في الخطاب الديني من طرف الإمام في المسجد والذي له قوة التأثير بدعمه لحماية المرأة وفق ما يمليه الشرع.

قائمة المراجع:

1. ليندا ل. دهليرغ، إيتين كروغ (2002)، **التقرير العالمي حول العنف والصحة**، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، القاهرة، ص: 5.
2. إجلال حلمي، (1999)، **العنف الأسري**، دار الأقباء، القاهرة، ص: 125.
3. الغالي أحرشاو، **العنف ضد المرأة في المغرب... مقارنة نفسية اجتماعية**، ص: 2.

www.arabpsynet.com/Documents/DocAharchaouViolAgainstWomMo.pdf

4. إبراهيم ف، خريوش وفرازنة رودي وآخرون (2010)، **العنف الزوجي في مصر**، مركز الإسكندرية الإقليمي لصحة وتنمية المرأة، القاهرة، موجز سياسات، ص: 2.
5. الغالي أحرشاو، مرجع سابق، ص: 2.
6. زيان محمد، (2012-2013)، **الرجولة وسألة العنف ضد المرأة في الجزائر**، "مقاربة سوسيوقافية"، رسالة دكتوراه علوم مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، ص: 46.
7. ربيعة ذياب، وزيرة شؤون المرأة، **الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011، 2019**، اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، القاهرة، ص: 12.
8. الغالي أحرشاو، مرجع سابق، ص: 5.